كليـة الحـقـوق
قسم الاقتصاد والمالية العامة

تأثير العولمة الاقتصادية على مشكلة البطالة

(مع التطبيق على الاقتصاد المصري)

رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه فى الحقوق

من الباحث
حامد إبراهيم عبد الفتاح محمد

لجنة المناقشة والحكم على الرسالة:

أ.د/ عبد اللّه عبد العزيز الصعيدى (رئيسـاً)

أستاذ الاقتصاد والمالية العامة – كلية الحقوق – جامعة عين شمس

أ.د/ يسرى محمد أبو العلا (عضـواً)

أستاذ الاقتصاد والمالية العامة – وكيل كلية الحقوق سابقاً – جامعة بنها

أ.د/ السيد عطية عبد الواحد (مشرفاً وعضواً)

أستاذ الاقتصاد والمالية العامة – كلية الحقوق – جامعة عين شمس

أ.د/ صفوت عبد السلام عوض اللّه (مشرفاً وعضواً)

أستاذ ورئيس قسم الاقتصاد والمالية العامة – وكيل كلية الحقوق سابقًا– جامعة عين شمس

١٤٣٩هـ – ٢٠١٨ م

كلـــية الحقـــوق
قـسم الاقتصاد والمالية العامة

صفحة العنـوان

اسم الطالب: حامد إبراهيم عبد الفتاح محمد

عنوان الرسالة : تأثير العولمة الاقتصادية على مشكلة البطالة

(مع التطبيق على الاقتصاد المصري)

الدرجة العلمية : الدكتوراه .

القسم التابع له: الاقتصاد والمالية العامة .

الكلـــــية : الحقوق .

الجـامـــعة : جامعة عين شمس .

سنة التخرج :

سنة المنح :

كلـــية الحقـــوق
قـسم الاقتصاد والمالية العامة

رسالة دكتوراه

اسم الطالب: حامد إبراهيم عبد الفتاح محمد

عنوان الرسالة: تأثير العولمة الاقتصادية على مشكلة البطالة
(مع التطبيق على الاقتصاد المصري)

الدرجة العلمية: الدكتوراه.

<u>لجنة الإشراف والحكم على الرسالة:</u>

الأستاذ الدكتور : عبد الله عبد العزيز الصعيدى رئيسًا
أستاذ الاقتصاد والمالية العامة بكلية الحقوق جامعة عين شمس.

الأستاذ الدكتور : يسرى محمد أبو العلا عضوا
أستاذ الاقتصاد والمالية العامة ووكيل كلية الحقوق جامعة بنها سابقًا.

الأستاذ الدكتور: السيد عطية عبد الواحد مشرفا وعضوا
أستاذ الاقتصاد والمالية العامة بكلية الحقوق جامعة عين شمس.

الأستاذ الدكتور: صفوت عبد السلام عوض الله مشرفا وعضوا
أستاذ ورئيس قسم الاقتصاد والمالية العامة ووكيل كلية الحقوق جامعة عين شمس سابقًا.

الدراسات العليا

ختم الإجازة أجيزت الرسالة بتاريخ / /

موافقة مجلس الكلية موافقة مجلس الجامعة

بسم الله الرحمن الرحيم

(قَالَ يَا قَوْمِ أَرَأَيْتُمْ إِنْ كُنْتُ
عَلَى بَيِّنَةٍ مِنْ رَبِّي وَرَزَقَنِي مِنْهُ رِزْقًا حَسَنًا
وَمَا أُرِيدُ أَنْ أُخَالِفَكُمْ إِلَى مَا أَنْهَاكُمْ عَنْهُ إِنْ
أُرِيدُ إِلَّا الْإِصْلَاحَ مَا اسْتَطَعْتُ وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا
بِاللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ)

سورة هود: الآية ٨٨

إهـــــداء

إلى من دفعاني إلى العلم والعطاء

إلـــــى مـــن أضـــاءا دربـي بالدعـــاء

والدي الكريم شفاه الله وعافاه وأطال فى عمره

وجعل مرضه في ميزان حسناته آمين يا رب العالمين.

ووالدتي الكريمة أرض الصبر ورمز العطـاء

أسال الله أن يعطيها الصحـة والعافيـــة وأن

يطيل لي في عمرها آمين يا رب العالمين.

إلى زوجتي التي بذلت معي جهداً

كبيراً وتحملت معي الصعاب.

وإلى أولادي خالد وإبراهيم أملا فى

مستقبل مشرق وإلى أخوتي وأصدقائي

وجميع من ساعدوني على إتمام هذا العمل.

شكر وتقدير

الحمد والشكر لله رب العالمين، الذى أخرجنا من العدم، وأفاض علينا وافر النعم أحمده تعالى على جزيل نعمه وعظيم آلائه وكثير أفضاله، فهو سبحانه وتعالى مستحق الحمد وأهل الشكر.

وعملا بقول النبي ﷺ : "من لم يشكر الناس لم يشكر الله عز وجل". فأننى أقدم خالص شكرى وعرفانى وجزيل تقديرى وامتناني إلى أساتذتي العظام وأخص بالذكر أستاذى الجليل:

سعادة الأستاذ الدكتور/ السيد عطية عبد الواحد الذى أكرمني الله به مشرفا على هذه الرسالة ذلكم المثل الصالح للعالم العامل فى علمه وخلقه وتواضعه ورحمته ورأفته وورعه وتقواه والقدوة الحسنة لأبنائه وتلاميذه من طلاب العلم ولإخوانه وأقرانه من الأساتذة والعلماء فقد كان معى كريما فى أخلاقه صادقا فى أقواله، قدوة فى أفعاله، مخلصا فى نصحه، فالله أسال أن يزيده علما، وأن يعافيه فى صحته، وفى ماله وولده، ويجزيه عنى وعن طلاب العلم خير الجزاء.

كما أتوجه بخالص الشكر والتقدير إلى:

سعادة الأستاذ الدكتور/ صفوت عبد السلام عوض الله الذى أكرمني الله به عضوا مشرفا على هذه الرسالة، وقد وجدت فيه كرم العلماء وتواضعهم وقد مد لى يد العون والمساعدة توجيها ونصحا وإرشادا، فالله أسال أن يزيده علما، وأن يعافيه فى صحته، وفى ماله وولده، ويجزيه عنى وعن طلاب العلم خير الجزاء.

كما أتوجه بخالص الشكر والتقدير إلى :

سعادة الأستاذ الدكتور: عبدالله عبدالعزيز الصعيدى أستاذ الاقتصاد والمالية العامة بكلية الحقوق جامعة عين شمس، على تفضله بقبول الاشتراك فى مناقشة هذه الرسالة ورئاسة لجنة الحكم عليها، وقد لمست فيه تواضع العلماء، وتيسير الحكماء، نفعني الله بتوجيهاته، فأسال الله أن يبارك له في صحته وأن يديم عليه ستره، وأن يجعل ذلك في ميزان حسناته.

كما أتقدم بخالص الشكر والتقدير **لسعادة الأستاذ الدكتور: يسرى محمد أبو العلا** أستاذ الاقتصاد والمالية العامة ووكيل كلية الحقوق جامعة بنها سابقًا، وقد وجدت فيه كرم العلماء وتواضعهم، وقد أكرمني الله به مناقشا لأفيد من علمه، وأستمع إلى توجيهاته وملاحظاته، فأسال الله أن يبارك له في صحته وأن يديم عليه ستره، وأن يجعل ذلك في ميزان حسناته.

مقدمة:

فرضت العولمة نفسها على جميع دول العالم كواقع لابد من التعامل معه، وهى ليست ظاهرةً جديدةً وافدةً من الغرب، ولكن لها جذور تاريخية قديمة، وقد عرفتها البشرية منذ القدم بصور مختلفة، وأن كل حضارة من الحضارات القديمة جاءت وفرضت عولمتها على الآخرين.

وقد تعددت أبعاد العولمة إذ شملت الجوانب السياسية والاقتصادية والثقافية، وهى تعد فى ذات الوقت متغيرًا اقتصاديًّا وسياسيًّا واجتماعيًّا، وذلك لكونها تشمل تغيرات جذرية فى الاقتصاد والسياسة والثقافة والاجتماع والتكنولوجيا، هدفها تهيئة الأجواء العالمية لمرحلة اقتصادية جديدة تتميز بالانفتاح على العالم، وسهولة الانتقال والحركة المتطورة بين أجزائه.

والعولمة الاقتصادية تعنى كتعريف نموذجى اندماج أسواق العالم فى حقول انتقال السلع والخدمات ورؤوس الأموال وقوة العمل ضمن إطار من رأسمالية حرية الأسواق بحيث تصبح هذه الأسواق سوقًا واحدة كالسوق القومية.

وللعولمة آليات (مؤسسات) متعددة ترتكز عليها لنشر فلسفتها وأفكارها، وخاصة الاقتصادية، لعل أهمَّها تلك الأطرُ المؤسسيةُ التى انبثقت عن الجهود الدولية، والمتمثلة فى إنشاء منظمات لتحرير العلاقات الاقتصادية من القيود، وتحرير التجارة والتعامل الدولى المتعدد الأطراف ومساعدة الدول فى التنمية والإعمار، وأبرز تلك المنظمات: صندوق النقد الدولى، والبنك الدولى، ومنظمة التجارة العالمية، والتى تعد إلى جانب الشركات دولية النشاط، الإطار المؤسسى الذى تم من خلاله عولمة الاقتصاد.

ولقد تسارعت خطى العولمة فى نهاية القرن العشرين، حيث شهد العالمُ موجةً تَحرر التجارة العالمية بكل جوانبها، السلعية، وحقوق الملكية الفكرية والاستثمار المتعلق بالتجارة، والذى يعنى إزالة كل القيود التى تقف عائقا أمام حركة السلع والخدمات، ورأس المال، والعمالة إلى جانب تحرير التجارة العالمية،

بالإضافة إلى الثورة التكنولوجية والمعلوماتية بكل أبعادها، الذى بفضلها تحول الاقتصاد العالمى إلى سوق واحد تتسع فيه دائرة المنافسة بين الأعوان الفاعلين فى هذا السوق، وهؤلاء لم يعودوا دولًا وحكومات، بل منظمات اقتصادية عالمية، وشركات دولية النشاط، وتكتلات اقتصادية عملاقة.

إن العولمة الاقتصادية القائمة على فلسفة السوق الحر والانفتاح الاقتصادى تعنى فى أهم مضامينها عدم تدخل الدولة واضمحلال دورها الاقتصادى والاجتماعى ومن ثم تقليص الإنفاق العام لها سواء كان الإنفاق موجهًا للأغراض الاستثمارية أم للأغراض الاستهلاكية وهذا يعنى انسحاب الدولة من الاستثمار العام وعدم التوسع فى مشاريع جديدة وهذا بدوره يؤثر على الطلب على العمالة.

هذا وتعد الشركات دولية النشاط من أهم الأدوات الرئيسية للعولمة، والقوة الدافعة لها، بما تملكه من قدرات تكنولوجية هائلة ورؤوس أموال ضخمة، ولما لها من سيطرة على الحكومات الرأسمالية المتقدمة، وضغوط على الدول النامية من خلال تبنى المنظمات الاقتصادية الدولية–صندوق النقد والبنك الدوليين ومنظمة التجارة العالمية– لأهداف واستراتيجيات هذه الشركات من خلال برامج التثبيت الاقتصادى التى يصيغها صندوق النقد الدولى وبرامج التكيف الهيكلى للبنك الدولى، واتفاقيات منظمة التجارة العالمية من أجل إحكام إدماج هذه البلدان فى الاقتصاد العالمى وتكريس النمط الحالى لتقسيم العمل الدولى. وأصبح النظام الاقتصادى العالمى نظاما واحدا تحكمه أسس عالمية مشتركة، وتديره مؤسسات وشركات عالمية، وأصبحت الأسواق التجارية والمالية العالمية موحدة، وبلغ النشاط الاقتصادى العالمى مرحلة الاستقلال التام عن الدولة القومية وانتقل إلى الشركات الدولية التى تشكل شبكة من التحالفات العابرة للقارات وبروز اتجاه عالمى متزايد نحو تحرير التجارة العالمية وتزايد حجمها ونطاقها.

وتُسهم العولمة فى إيجاد آثار واضحة على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية فى مختلف بقاع العالم، الأمر الذى أدى إلى تطورات أساسية فى التنظيم الاجتماعى والسياسى بما فى ذلك العلاقة بين العمل ورأس المال، وفى نظم الحكم ونظام العلاقات الدولية.

وتعتبر الخصخصة من أهم إفرازات عصر العولمة، ولم تعد ظاهرة اقتصادية فحسب، وإنما أصبحت خيارًا استراتيجيًا من خيارات منظمة التجارة العالمية التى اعتبرتها شرطا ضروريا من شروط الانضمام إليها، وهى كذلك تمثل أهم البرامج والوصفات التى يفرضها صندوق النقد والبنك الدوليان من أجل السيطرة على اقتصادات الدول المتخلفة والنامية، وتحقيق أهداف العولمة الاقتصادية.

أهمية البحث:

يكتسب البحث أهميته من أهمية الموضوع الذى يتناوله؛ حيث تحتل العولمة الاقتصادية بمؤسساتها المتمثلة فى "صندوق النقد والبنك الدوليين ومنظمة التجارة العالمية والشركات دولية النشاط" حيزًا كبيرًا فى التطور على المستوى العالمى وفى جميع المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وأن النظام الرأسمالى ونتيجة لتشابك العلاقات الدولية يقوم بتصدير مشكلاته وأزماته إلى باقى دول العالم ومن هذه المشكلات مشكلة البطالة التى تمثل تحديا خطيرا على كافة المستويات.

مشكلة البحث:

تتمثل مشكلة البحث فى معرفة حقيقة تأثير العولمة على مشكلة البطالة بصفة عامة، وعلى مستوى البطالة فى الاقتصاد المصرى على وجه الخصوص. وعليه تتلخص مشكلة البحث فى الإجابة على السؤال الآتى: هل تؤثر العولمة الاقتصادية على مشكلة البطالة أم لا.

فرضية البحث: